البحث النحوي عند الخميني
في كتابه :(جواهر الأصول)

م.م.أحمد عبد الكاظم علي . م.م.كاظم داخل جبير
كلية تربية المثنى / جامعة القادسية

المقدمة:

إنّ المباحث الراجعة إلى المسائل اللغوية ، كتقسيم الكلمة ، ووضع الحروف ودلالتها ، ودلالة أسماء الإشارة والضمائر،والموصولات...إلى غير ذلك،والمباحث الراجعة إلى تشخيص مفاهيم الجمل والألفاظ ومداليل المفردات والمركبات،خارجة عن المسائل الأصولية وداخلة في علم اللغة.

بيد أنّ الأصوليين، قبل أن يدخلوا في صلب موضوعات أصولهم وقواعدهم لاستنباط الحكم من النص،بحثوا فيما يساعدهم على فهم النص بشعب المعنى الثلاثة-الحقيقي والاستعمالي والوظيفي-وقد كان نصيب المعاني النحوية من أغزر ما بحثه الأصوليون، لهذا كان من المناسب للأصولي الذي يريد استنباط الاحكام أن ينقح تلك المباحث العامة في الأصول ولو لم تكن مسائل أصولية.

والخميني كغيره من الأصوليين خصّص جانباً مهماً من بحوثه ولاسيما في كتابه((جواهر الأصول)) لبحث المعاني النحوية.وقد حاولنا في بحثنا هذا أن نستجلي جهده بالبحث النحوي في كتابه الآنف الذكر،للحاظ مدى اجتهاده في هذه المطالب اللغوية.

أولاً- أقسام الكلام عند الخميني:

قسّم النحويون الكلام على ثلاثة أقسام:اسم،وفعل،وحرف.وقد نصّت على ذلك أقوالهم، فسيبويه(١٨٠هـ)يصرّح قائلاً: ((الكلمة...أسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))(١)،ويقول ابن الحاجب(٦٤٦هـ):

((اسم وفعل ثمّ حرف تأتي،...))(٢).

ويقول ابن مالك(٦٧٢هـ) أيضاً:

((كلامنا لفظ مفيدٌ كإستقم * اسم وفعل ثمّ حرف الكلم))(٣).

ولم يبعد عنهم الرضي الاستراباذي(٦٨٨هـ) إذ قال : ((... الكلمة إمّا اسم أو فعل أو حرف ...))(٤).

وثمّة اتجاهات حديثة اكتفت بذكر الأسباب التي تكمن وراء هذا التقسيم(٥)، وأخرى تدعو إلى إعادة تقسيم الكلم على صورة جديدة تعتمد على أبنية الألفاظ ومعانيها(٦). في حين بقي للواقع النحوي سمته البارزة في التقسيم وهي ما ذكرناها. أمّا الأصوليون القدامى فقد ساروا على نهج النحويين؛إذ ذهبوا إلى التقسيم الثلاثي للكلم، ومن ثمّ لم يأتوا بجديد بخصوص هذا الشأن(٧).

أمّا الأصوليون المحدثون فقد ذهبوا إلى التقسيم الثنائي للكلم؛إذ يرون ان الكلام يقسم على اسم وحرف أمّا الفعل فلم يعدوه قسماً ثالثاً لأنهم يرون انه مؤلف من مادة (أصل الاشتقاق) وهيئة (زمان الحدوث) فالمادة تدخل في ضمن المعاني الاسمية والهيئة تدخل في ضمن المعاني الحرفية (٨).

وقد ذهب الخميني في كتابه (جواهر الاصول) الى ماذهب اليه الاصوليون المحدثون ويتضح ذلك من قوله (ان الفعل مكون من مادة وهيئة) (٩) ومن ثم يكون قد خالف النحويين والاصوليين القدامى. وعلى أية حال يكون الخميني والأصوليون المحدثون قد خالفوا النحويين والأصوليين القدامى.

وقوف الخميني في صف الاصوليين المحدثين من جهة ومخالفته للقدامى من جهة اخرى لايعني تميزه اذ لم يزد على ما انتهوا اليه .

ثانياً- معنى الحرف واقسامه عند الخميني:

عرّف سيبويه الحرف بأنّه ما ((... جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))(١٠)، وعرّفه الرضي بأنه ((الكلمة الدالة على معنى لا في نفسه))(١١).

ويبدو أنّ ابن الحاجب قد فرّط في تعريفه للحرف؛ إذ يرى انه ليس للحروف معنى أصلاً بل هي علامات صرفة فكما إن الضمة، أو الفتحة مثلاً في (ضربَ زيدٌ عمراً) علامة كون زيد فاعلاً وعمرو مفعولاً فكذلك لفظة (مِنْ) و(إلى) مثلاً لمجرد العلامة لما أريد من مدخولهما(١٢).

أمّا الأصوليون القدامى فقد عرّفوا الحرف بأنّه ((الذي جاء لمعنى تنعدم خاصيّة الاسم والفعل فيه، ويظهر المعنى في غيره))(١٣).

أمّا المحدثون فمنهم من عرّف الحرف بأنّه ((ما دلَّ على معنى في غيره))(١٤)، ومنهم من عرّفه بأنّه ((ما أوجد معنىً في غيره))(١٥). ومن ثمّ يطلق على المعنى الحرفي على رأي أصحاب التعريف الأول بأنّه (الرابط) الذي لا يمكن تصوّره أو وجوده الذهني إلاّ في سياق جملة أو ضمن كلمة أخرى(١٦)، ومن ثمّ فجميعها حكائية أو إخطارية(١٧)، وعلى رأي أصحاب التعريف الثاني تكون إيجادية كلّها(١٨).

أمّا السيد الخميني فيرى أنّ الحروف على ثلاثة أنواع هي:

١- **الحكائية**، إذ يقول: ((منها الحكائية، كقولنا: ((سِرْ من البصرةِ إلى الكوفةِ)) فهذه الجملة تحكي عن أن سيري كان مبتدأ من البصرة ومنتهياً إلى الكوفة، والتجريد والتحليل يعطي بأنّ الذي يدلّ على تلك النسبة والربط إنّما هي لفظتا (مِنْ) و(إلى) ولم يكن في الجملة ما يدل على النسبة غيرهما كما لا يخفى ولو لم يكن فرق بين الحرف والاسم في المعنى يصحّ كلّ منهما في موضع الآخر أي استعمال (الابتداء) مكان لفظة (مِنْ) واستعمال (الانتهاء) مكان (إلى) ثمّ أنّ الضرورة قاضية بعدم دلالة الابتداء والانتهاء على الإضافة والربط))(١٩).

٢- **الإيجادية**،إذ يقول: ((ومنها إيجادية مثل (يا) النداء و(واو) القسم وأداة التمني والترجي والاستفهام والتشبيه والتنبيه أي إيجاد النداء ويصير (زيد) في (يا زيدُ) بذلك منادى))(٢٠).

٣- **علامات صرفة**، يقول الخميني: ((ومنها علامات صرفة لا تدلّ على معنى أصلاً كـ(كاف) الخطاب فانّها لا تدلّ على معنى وإنّما هي علامة لكون المخاطب مذكراً ... إلى غير ذلك،فهي مثل علامات الإعراب في الرفع والنصب والجر فكاف الخطاب في قوله تعالى حكاية عن زليخا ((فذلكنَّ الذي لمتنيّ فيه))(٢١)، فإنّ الكاف لا تدلّ ولا تحكي عن معنى وإنّما هي علامة لكون المخاطب مذكراً))(٢٢).

وممّا تقدّم يلحظ تميّز الخميني عن غيره، ونحسب أنّ مرد تميّزه إلى البحث الدقيق عن وظيفة الحروف وتقسيمه لها على أساس ذلك ومن ثمّ تراه قد خالف محمد باقر الصدر والمحقق العراقي اللذين يريان ان جميعها حكائية أو إخطارية، والمحقق النائيني الذي يرى أنها جميعها إيجادية، ولم يكن كابن الحاجب الذي يرى انّها علامات صرفة إذ عمّ الأخير هذا التعريف على كلّ الحروف في حين خصّه الخميني ببعضٍ منها.

ويُؤَكّد تميّز الخميني بتصريح ولده مصطفى الخميني على دقّة ما ذهب إليه والده إذ قال: ((متحصّل أن ما اشتهر من أن المعاني الحرفية إيجادية على نعت الكليّ أو إخطارية وإحضارية على نعت الكلي غير تام بل هي متفاوتة))(٢٣).

ويبدو ان الدكتور مصطفى جمال الدين في قوله بأنّ خلاصة ما انتهى إليه الأصوليون بأنّ الحروف حكائية أو إيجادية لم يقف على ما انتهى إليه الخميني ؛ إذ لو وقف لكان له قول آخر(٢٤) .

ثالثاً- أسماء الإشارة:

عرّف النحويون اسم الإشارة بأنّه ما وضع لنفس المشار إليه(٢٥) أي أنّه ذو معنى مستقل.

وذهب الأصوليون مذاهب مختلفة في تعريف أسماء الإشارة، وقد جاء تعريفها في ضمن تعريفهم للمبهمات وقد تأثر التعريف إلى حدٍّ كبير بوجهة نظر الأصولي تجاه معاني الحروف عن كونها إيجادية أو إخطارية.

يرى المحقق النائيني أنّ المبهمات -التي منها أسماء الإشارة- هي أسماء مشتملة على معانٍ حرفية ويميّز بينها وبين الأفعال قائلاً: ((إنّ الأفعال تخطر معان مستقلة بلحاظ حركتها وخروجها عن قابلية الاستقلال إلى الفعلية من جهة عروض الهيئة عليها بخلاف الأسماء التي أشرب فيها معاني الحروف كأسماء الإشارة وأسماء الأفعال لأنّها غير مشتملة على مادة وهيئة موضوعتين بوضعين حتى تخرج المادة إلى الفعلية بعروض الهيئة عليها))(٢٦).

ويذهب التبريزي الذي يرى أن معاني الحروف (معانٍ إيجادية) إلى إن الأسماء المبهمة عند استعمالها في الجمل يتحصّل معناها الرابط بين المفردات، إذ يقول: ((إنّ (هذا) وضعت لإحداث الإشارة إلى الشيء... وما مثله إلاّ كمثل تحريك الإصبع أو العين للإشارة...))(٢٧).

ويذهب ضياء الدين العراقي الذي يرى أن معاني الحروف (معانٍ إخطارية) إلى أن معاني المبهمات إخطارية كمعاني الأسماء وهي تشارك أسماء الأجناس في عمومها إلاّ أنّها تفارقها في معاني الأجناس مستقلة في التصوّر الذهني لا يشوبها شيء في عدم استقلال الحروف بخلاف المبهمات،فلأنّها معانٍ مبهمة تظلّ شبيهة بالمعاني الحرفية فيتوقف تصوّرها على تصوّر الخصوصية التي تميّزها وهي الإشارة الخارجية في اسم الإشارة، ثمّ يزيد على ذلك بقوله: إن هذه المبهمات ((فانية في تلك الخصوصية بحيث لا يشعر سامع تلك الألفاظ إلاّ بذي الخصوصية، فإذا قلت:(هذا الرجل خير من أخيه) لا يتصوّر السامع إلاّ الرجل المشار إليه لا انه يتصور أولاً معنى مبهماً عاماً وإنما استعمل في الرجل المشار إليه لكونه مصداقاً من مصاديقه)) (٢٨) .

ويعلل بهذا الفناء كون هذه المبهمات من المعارف ،مع ان المعرفة تعني:وضوح المعنى عند المخاطب لا إبهامه فيقول: ((ولأجل فناء هذا المفهوم المبهم العام بمطابقة بحيث لا يشعر السامع تفصيلا إلاّ بمطابقه الخاص، ذهب أهل العربية إلى كون المبهمات من المعارف))(٢٩).

ويرى السيد الخوئي أنها غير مستقلة بمفهومها كمعاني الحروف إذ يقول: ((لا يفهم شيء من كلمة (هذا) مثلا عند إطلاقها مجردة عن أية إشارة خارجية وعلى ذلك جرت سيرة أهل المحاورة في مقام التفهيم والتفهَم وصريح الوجدان ومراجعة سائر اللغات أقوى شاهد على ما ذكرناه))(٣٠).

وقفة على آراء الأصوليين تنتهي بنا إلى عدد من الأمور سنذكرها:

١- الضعف وعدم الدقة في رأي النائيني يتّضح من قرينتين: احدهما: ردَ الدكتور مصطفى جمال الدين عليه بأنَ ((إجابته لا تصلح لبيان حقيقة المبهمات من جهة المائز بينها وبين الحروف وبينها وبين الأسماء الأخرى))(٣١)، والأخرى :اصطلاحه عليها بأنها (أسماء) في الوقت الذي عدَها بأنها اقرب إلى الحروف.

٢- أما رأي التبريزي فضعفه وعدم دقته يتّضح من قرينة واحدة وهي انه أراد أن يبيَن أن أسماء الإشارة ذات معان إيجادية كالحروف في حين لم يعزم على نفي الإسناد إلى اسم الإشارة حتى يصدق عليه معنى الحرف.(٣٢)

٣- ورأي المحقق العراقي يعتريه الضعف من جهة اعترافه بأنها ليست لها معان مستقلة في حين يلحظ تأثره إلى حد كبير بآراء اللغويين الذين يرون أنها أسماء.

٤- ولا يختلف الخوئي عمَن سبقه إذ يرى أنها أسماء ليست لها معان مستقلة،ومن ثم لم يأت بجديد.

ولابد لنا من الوقوف على ما انتهى إليه الخميني في بحثه كي نتمكن من لحاظ قرائن الدقة والقوة في آرائه.

ردَ الخميني تعريف النحويين قائلاً: ((فعلى ما ذكروه يكون مفاد ألفاظ الإشارة وضمائر الغيبة معان مستقلة ولكن حقيق النظر يقضي بخلافه ،....))(٣٣).

ثم بدأ يثبت عدم استقلالية أسماء الإشارة بقوله: ((...إذا تأملت (هذا زيد) مثلاً فهناك أمور:

١-المشير.

٢-المشار اليه.

٣-والإشارة – وهي الامتداد الموهوم المتوسط بين المشير والمشار إليه –

٤-وآلة الإشارة.

وبلفظة (هذا) يشير إلى (زيد) المشار إليه ،فلفظة (هذا) آلة لإيجاد الإشارة نظير إشارة الأخرس وبكل منهما يحضر المشار إليه في الذهن من دون أن يكون المشار داخلاً في معناهما أصلاً غاية الأمر يكون إحضار المشار إليه في الذهن بإشارة الأخرس بغير الوضع بخلاف إحضاره بلفظة (هذا) فانه بالوضع))(٣٤).

ثم ذكر أن الذي يعضد ما انتهى إليه هو الوجدان والعرف إذ قال: ((والعرف ببابك فاختبرهم ووجدانك والتبادر اصدق شاهد على ما ذكرنا من كون ألفاظ الإشارة وضمائر الغيبة ومرادفاتها من أي لغة كلفظة (أين) و(أو) في لغة الفرس إنها موضوعة لنفس الإشارة لا للمشار إليه...))(٣٥).

ثم انتقل إلى إثبات حرفية أسماء الإشارة بقوله: ((ففرق بين قولنا ((زيد قائم)) وبين قولنا((هذا قائم)) فان (زيدا) يحكي عن المحكوم عليه حكاية اللفظ عن معناه الموضوع له بخلاف لفظه (هذا) فانه يحضر المحكوم عليه في ذهن السامع نظير إحضار الإشارة بالإصبع إياه في ذهنه من دون أن تكون موضوعة له ومن دون ان تكون حكاية للفظ عن معناه...))(٣٦).

ولكي يثبت حرفيتها سعى إلى نفي الإسناد إليها قائلاً: ((إن المسند إليه أو المبتدأ في مثل (هذا زيد)إنما هو المشار إليه بالمعنى الأعم الشامل لمرجع الضمير،ولفظة هذا نظير إشارة الأخرس فكما إن إشارة الأخرس إلى شيء والإخبار عنه لم تكن مسنداً إليه بل المسند إليه هو المشار إليه فكذلك المسند إليه في قولك: (هذا زيد)))(٣٧).

ثم انتهى إلى إثبات حرفيتها قائلاً: ((فعلى هذا تندرج ألفاظ الإشارة وضمائر الغيبة في باب الحروف وتدخل في عداد مفاهيمها من حيث عدم استقلالها في المفهومية والوجود... ونحن لا ننكر إجراء بعض أحكام المبتدأ والمسند إليه على ألفاظ الإشارة وضمائر الغيبة في محيط الأدب وفي عبارات الأدباء ولكن لا يوجب ذلك كونها أسماء))(٣٨).

ممّا تقدّم يتّضح أن الخميني قد تميّز في دقة آرائه ولا سيما اصطلاحه على أسماء الإشارة بـــ(ألفاظ الإشارة)، واثبات حرفية ألفاظ الإشارة بنفي الإسناد إليها.

ويؤكد مصطفى الخميني صحة ما ذهب إليه والده بقوله: ((والذي يستظهر من أهل الأدب إنها موضوعة للإشارة وهي المسند إليه فهذا هو التناقض غير القابل للجمع ضرورة إنما هو الموضوع للإشارة بالحمل الشائع معنى حرفي وهو لا يكون مسنداً إليه إجماعاً ولذلك صرّح الوالد (مدّ ظله) بأنّ المسند إليه لا للإشارة كما يعلم ذلك من إشارة الأخرس))(٣٩).

ممّا تقدّم يتّضح إنّ قول الدكتور مصطفى جمال الدين الذي مفاده أن المبهمات في تصنيف الأصوليين بقيت داخلة في قسم الأسماء لا الحروف(٤٠) يصحّ إذا اقتصر على الأصوليين المحدثين سوى الخميني لا كلّ المحدثين.

أمّا ما يتعلق بضمائر الغيبة التي وردت إشارات لها في ما تقدّم فلنا وقفة عليها في السطور القادمة.

رابعاً- الضمائر عند الخميني:

صرّح النحويون بأنّ الضمائر من المعارف (٤١) وقسّموها من حيث الحضور والغيبة إلى ضمير متكلم، ومخاطب، وغائب، ثمّ عرّفوا ضمير المتكلم بأنّه ما وضع لمتكلم، وضمير المخاطب ما وضع لمخاطب، وضمير الغائب ما وضع لغائب(٤٢).

أمّا الأصوليون سوى الخميني فيصدق ما ذكروه بخصوص المبهمات على الضمائر، لأنها جزء منها، أي أنها داخلة في قسم الأسماء لا الحروف على الرغم من أنها معانٍ غير مستقلة بمفهومها كمعاني الحروف(٤٣).

وإذا بحثنا عن رأي الخميني فيها سنجده قد تناولها في موضعين منفصلين:

الموضع الأول: ضمائر الغيبة، إذ تناولها إلى جانب ألفاظ الإشارة، ويبدوأن له مسوغات سيأتي ذكرها.

الموضع الثاني:ضمائر المخاطب والمتكلم؛ إذ تناولها مستقلة.

١-ضمائر الغيبة/

ومسوغات فصل ضمائر الغيبة عن ضمائر المخاطب والمتكلم وتناولها إلى جانب ألفاظ الإشارة هما:

أ-عدّ الخميني ضمائر الغيبة ألفاظ إشارة إلى الغائب.

ب-عدّها من الحروف ومن ثمّ فصلها عن ضمائر المخاطب والمتكلم التي عدّها أسماء؛ إذ يقول: ((وهكذا الأمر في ضمائر الغيبة فإنها موضوعة للإشارة إلى الغائب ولذا يشترط فيها أن يكون مرجعها مذكوراً أو معهوداً لتصحّ الإشارة إليه ومرجع الضمير هو المشار إليه...))(٤٤).

ويبدو أن ما ذكره الخميني بخصوص ألفاظ الإشارة في المبحث السابق يصدق على ضمائر الغيبة في هذا المبحث ومن ثمّ يكون من غير المستحسن إعادة ما ذكرناه، بل نكتفي بالإشارة إلى ما انتهى إليه الخميني؛ إذ قال: ((فعلى هذا تندرج ألفاظ الإشارة وضمائر الغيبة في باب الحروف وتدخل في عداد مفاهيمها من حيث عدم استقلالها في المفهومية والوجود))(٤٥).

ومن ثمّ يكون الخميني قد خالف النحويين الذين عدّوا كلّ الضمائر معارف.

ويؤكد تميّز الخميني ما ذهب إليه ولده مصطفى الخميني؛ إذ قال: ((وأمّا ضمائر الغيبة فالقول الوحيد فيها ما أفاده الوالد المحقق-مدّ ظله-من أنها حروف الإشارة إلى الغائب أما كونها حروفاً فلأنّ المعاني الخارجية حروف وأمّا كونها إشارة فللتبادر))(٤٦).

وفي ضوء قول والده أكد صحة ما ذهب إليه بعض النحويين بخصوص ضمير الغيبة؛ إذ قال: ((وإلى هذا يرجع قول النحوي الذي قال في جملة (رُبَّه هو كذلك) بأنّ كلمة (ربَّ) أضيفت إلى النكرة(٤٦) لأنّ المناط هو المرجع))(٤٨).

وفي ضوئه خطّأ رأي النحويين القائل بأن ((الضمائر من المعارف كلاً))(٤٩)؛ إذ صرّح بأنه غير صحيح(٥٠).

٢-ضمائر المخاطب والمتكلم/

صرّح الخميني في حديثه عن ضمائر المخاطب والمتكلم قائلاً: ((وأمّا ضمائر المتكلم والمخاطب فالظاهر أنّ سنخها يغاير ضمائر الغيبة متصلها ومنفصلها كـ(ضربتُ، ضربتَ، وأنا وأنت) فانها لم توضع للإشارة حتماً، بل ضمير التكلم وضع لنفس المتكلم بهويته الشخصية وضمير المخاطب وضع لنفس المخاطب بهويته الشخصية ...))(٥١).

وقفة مع نصّ الخميني تنتهي بنا إلى أنه عدّ ضمائر المتكلم والمخاطب أسماء بدليل قوله (وضع لنفس المتكلم ،... وضع لنفس المخاطب ...).

وقد يظنّ من يطلع على قوله هذا أنه قد وافق النحويين ولم يتميّز عن غيره من الأصوليين لكن متابعة بحثه في موضع آخر تفضي إلى انه قد اختلف عن النحويين والأصوليين في الشيء الذي وضع له الضمير بكونه خاصاً أو عاماً؛ إذ قطع أن الموضوع له خاصاً؛ إذ يقول: ((وأمّا بالنسبة إلى كون الموضوع له خاصاً أو عاماً فالظاهر أنه خاصّ حتى فيما كان منها اسماً كضمائر (أنا) و(أنت) و(كاف) المخاطب لأنها وان كان معناها اسماً لكنها لم توضع لكليّ المخاطب أو المتكلم بل للمخاطب بهويته الشخصية وللمتكلم بهويته الشخصية فتدبّر))(٥٢).

وهو بقوله هذا لم يختلف عن النحويين او الأصوليين الذين سبقوه فحسب بل حتى مع مصطفى الخميني الذي عرف بمتابعته له ويتّضح ذلك من قوله: ((نعم. مختار الوالد –مدّ ظله– أن الموضوع له خاصّ قائلاً: ((لكنها لم توضع للكليّ المخاطب أو المتكلم بل للمخاطب بهويته الشخصية وللمتكلم بهويته الشخصية ...)) ومختارنَا أن الموضوع له هو المتكلم وانه منطبق عليه لأجل كونه متكلماً ولو كان عارياً عن جميع الخصوصيات كان ذلك على نعت الحقيقة))(٥٣).

نقول: يبدو أن الخميني قد انفرد برأيه هذا عن جميع النحويين والأصوليين.

وأمر آخر أشار له الخميني يتعلق بتفريقه بين كاف الخطاب وكاف المخاطب على ان الأول حرف والثاني اسم؛ إذ قال: ((ثمّ ليعلم أنه فرق بين (كاف) الخطاب، وكاف المخاطب فالأول حرف والثاني اسم وضع لهوية المخاطب ...))(٥٤).

وليس للخميني ما يميّزه في هذه المسألة، لأنها مفروغ منها من النحويين والأصوليين.

خامساً– الموصولات عند الخميني:

عرّف النحويون الاسم الموصول بانّه ما لا يتم الا بصلة وعائد(٥٥)، وقسّموه إلى موصول اسمي وموصول حرفي(٥٦).

ومن النحويين من وقف على بنية (الذي) محللاً، فذهب بعضهم إلى أنها مكونة من (ال) زائداً اسم الإشارة (ذي)، وذهب البعض الآخر إلى أنها مكونة من (الذ) والياء زائدة(٥٧).

أمّا الأصوليون فقد عدّوها في ضمن المبهمات، ومن ثمّ فهي معانٍ غير مستقلة كمعاني الحروف(٥٨) ويتّضح ذلك من الرأي القائل: ((إنها موضوعة لمعانٍ مبهمة مقترنة بما يفرض صلة لها))(٥٩).

أمّا عند الخميني فقد عالج الموصول في خطوات ثلاث:

الأولى: ابتدأ الخميني بحثه بتعريف الموصول بأنه لفظ بسيط يفهم منه الإشارة إلى معنى مبهم يتوقع رفع إبهامه بالصلة، ومن ثمّ عدّه ممّا يميّز العربية على الفارسية؛ إذ قال: ((وأمّا لغة العرب فما يفهم منه ذلك –أي الإشارة إلى معنى– هو الموصولات كالذي والتي ونحوهما؛ ان ما يكون بإزاء (الذي) مثلاً في اللغة الفارسية (كسي كه) وهي لفظة مركبة))(٦٠).

الثانية: الوقوف على وزن الموصول ودلالته والتفريق بينه وبين ألفاظ الإشارة وضمائر الغيبة حيث تساءل قائلاً: ((هل وزان الموصولات وزان ألفاظ الإشارة وضمائر الغيبة الموضوعة لنفس الإشارة؟)) وأجاب عن ذلك بأن (المشار إليه في الموصولات عنوان مبهم يتوقع رفع إبهامه بالصلة بخلافهما ...))(٦١).

ثمّ بيّن أن دلالة الموصولات هي إيجاد الإشارة إلى مبهم يتوقع رفع إبهامه بالصلة، فيقول: ((تدلّ لفظة (الذي) ونحوهما على معنيين:

١–أصل الإشارة.

٢–المعنى المشار إليه المتوقع رفع إبهامه بالتوصيف))(٦٢).

ثمّ يفكك لفظة (الذي) محاولة منه للمقاربة بينها وبين لفظ الإشارة (ذا) قائلاً: ((ولك أن تقول: إنّ لفظة (أل) في (الذي) ونحوه تدلّ على معنى مبهم يتوقع رفع إبهامه بالتوصيف و(ذي) مثلاً على الإشارة فلا يلزم محذور استعمال اللفظ في أكثر من. معنى واحد فتدبّر))(٦٣).

الثالثة: انتهى إلى أن يصرّح بأن الموصولات من الحروف قائلاً: ((ولا يخفى حالها انه لا مضايقة في كون الموصولات حروفاً ومع ذلك تعامل معها معاملة الأسماء))(٦٤)).

ومن ثمّ لا يخفى ما يميّز الخميني فيما تقدّم؛ إذ عدّ بساطة لفظ الموصول من مميزات العربية التي لا توجد في غيرها من اللغات إلاّ مركباً، وجعله الموصولات من ألفاظ الإشارة إلى المعنى المبهم الذي يتوقع رفع إبهامه بالصلة، وقطعه بأن الموصولات من جنس الحروف.

وربَّ سائلٍ يسأل: لماذا لم يثبت عدم الإسناد على الموصولات حتى يتسنى له حرفيتها؟ نقول: إنّه عدّها من جنس ألفاظ الإشارة ومن ثمّ فقد فرغ من إثبات ذلك في مبحث متقدّم سبق ذكره.

نتائج البحث:

لعل أهم نتائج البحث التي انتهى إليها بحثنا هي:

١. قسّم الخميني الكلام على قسمين، معنى اسمي ومعنى حرفي ومن ثمّ ليس له ما يميّزه عن غيره من الأصوليين المحدثين.
٢. يعدّ الخميني أول من قسّم الحروف إلى ثلاثة أقسام: (حكائي، إيجادي، علامة)،ومن ثمّ فقد تميّز عن غيره من الأصوليين.
٣. تميّز الخميني عن غيره من الأصوليين في إثبات حرفية ألفاظ الإشارة بنفي الإسناد إليه.
٤. تميُّز الخميني في موضوع الضمائر يتعلّق بتصنيفه لضمائر الغيبة من جنس الإشارة إلى الغائب أما ضمائر المخاطب والمتكلم فليس له ما يميّزه.
٥. كان تميّز الخميني في الاسم الموصول في أمرين ، أحدهما: انّه عدّها حروفاً. الآخر: انّه صنفها من ضمن ألفاظ الإشارة إلى المعنى.
٦. إن وضوح أثر الخميني في بحوث ولده وتسليم الأخير لأكثرها أمارة إلى تأسيس مدرسة لها سماتها في البحث النحوي.
٧. إنّ القواعد التي توصّل إليها الخميني في فهمه لمداليل الألفاظ والصيغ والتراكيب العربية التي كانت باجتهاد منه تنمّ عن استقرائه للكلام العربي الفصيح ومعرفته التامة بأوجه دلالاته المختلفة سواء في تقسيمه للحروف وضمائر الغيبة أم في دلالة الاسم الموصول وغير ذلك من بحوث لم يسبقه إليها ذو الاختصاص من اللغويين.

الهوامش:

١.كتاب سيبويه: ٢/١.
٢.شرح الوافية لنظم الكافية: ١٢١.
٣.شرح ابن عقيل: ١٣/١.
٤.شرح كافية ابن الحاجب: ٦/١.
٥.ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين:د.مصطفى جمال الدين: ٥٩-٦٠.
٦.ينظر: العربية مبناها ومعناها: د.تمام حسان ، وتقويم الفكر النحوي: د.علي ابو المكارم .
٧.ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٦٣.
٨.دروس في أصول الفقه: محمد باقر الصدر: ٩٨، البحث النحوي عند الأصوليين:٦٤.
٩.جواهر الأصول: الخميني: ١٢٦/١.
١٠.كتاب سيبويه: ٢/١.

١١. شرح كافية ابن الحاجب: ١/٧.
١٢. ينظر: شرح الوافية لنظم الكافية: ١-١٠.
١٣. المنخول من تعليقات الأصول:٧٩-٨٠،وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين:٦٣.
١٤. دروس في أصول الفقه: ٩٨-١٠٠.
١٥. فوائد الأصول: المحقق النائيني: ١/٢٢.
١٦. ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٦٦.
١٧. أبرز أصحاب هذا الرأي: محمد باقر الصدر، والمحقق العراقي.
١٨. أبرز أصحاب هذا الرأي: المحقق النائيني.
١٩. جواهر الأصول: ١/١١٩.
٢٠. المصدر نفسه: ١/١١٨.
٢١. يوسف: ٣٢.
٢٢. جواهر الأصول: ١/١١٩.
٢٣. تحريرات في الأصول: مصطفى الخميني: ١/٩٦.
٢٤. ينظر البحث النحوي عند الاصوليين : ٦٣ .
٢٥. ينظر: شرح الوافية: ٢٨٧.
٢٦. أجود التقريرات: النائيني: ١/٢٥، وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٧٠.
٢٧. المشتقات: التبريزي: ١٢، وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٧٠.
٢٨. بدائع الأفكار: المحقق العراقي: ١/٤٣، ١/٧٦، ١/٧٧.
٢٩. بدائع الأفكار: ١/٧٧، وينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٧٠-٧١.
٣٠. محاضرات في أصول الفقه: الخوئي: ١/٩٧.
٣١. البحث النحوي عند الأصوليين: ٧٠.
٣٢. عدّ الأصوليين ظاهرة ((الإسناد والإسناد إليه)) من علامات الاسم.
٣٣. جواهر الأصول: ١/١٥٧.
٣٤. المصدر نفسه: ١/١٥٨.
٣٥. المصدر نفسه: ١/١٥٩.
٣٦. المصدر نفسه: ١/١٥٨.
٣٧. المصدر نفسه: ١/١٦٠.
٣٨. المصدر نفسه: ١/١٦٠.
٣٩. تحريرات في الأصول: ١/١٣١.
٤٠. ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٧٢.
٤١. ينظر: شرح شذور الذهب: ١٣٤، شرح ابن عقيل ١/٨٧.
٤٢. ينظر: شرح الوافية: ٢٧٣ .
٤٣. ينظر البحث النحوي عند الأصوليين: ٧٠ .
٤٤. جواهر الأصول: ١/١٥٨ .
٤٥. المصدر نفسه: ١/١٥٩ .
٤٦. تحريرات في الأصول: ١/١٣٢ .
٤٧. الكافية: ٢/١٢٨، ٣٣٢ ، شذور الذهب: ٣١٩ .
٤٨. المصدر السابق ١/١٣٤ .
٤٩. شرح شذور الذهب: ١٣٤ ،شرح ابن عقيل ١/٨٧ ,
٥٠. ينظر تحريرات في الأصول: ١/١٣٣ .
٥١. جواهر الأصول: ١/١٦٢ .
٥٢. المصدر نفسه ١/١٦٢ .
٥٣. تحريرات في الأصول: ١/١٣٢ .

٥٤. جواهر الأصول: ١٦٢/١ .
٥٥. شرح الوافية: ٢٨٧ .
٥٦. ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٠/١ .
٥٧. ينظر: شرح الكافية :
٥٨. ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين:
٥٩. بدائع الأفكار: ٧٦/١ .
٦٠. جواهر الأصول: ١٦٦/١ .
٦١. جواهر الأصول: ١٦٦/١ .
٦٢. المصدر نفسه: ١٦٦/١ .
٦٣. المصدر نفسه: ١٦٦/١ .
٦٤. المصدر نفسه: ١٦٦/١ .

المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم.
٢- أجود التقريرات (تقريرات بحث النائيني): أبو القاسم الخوئي، طهران مكتبة بوذر جمهري.
٣- البحث النحوي عند الأصوليين: مصطفى جمال الدين، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق (١٩٨٠).
٤- بدائع الأفكار (تقريرات العراقي): ميرزا هاشم الآملي، المطبعة العلمية، النجف (١٣٧٠).
٥- تحريرات في الأصول: مصطفىالخميني،تحقيق ونشر مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط١،(١٤١٨ هـ).
٦- تقويم الفكر النحوي: د. علي ابو المكارم ، ط١ ، دار الثقافة ،بيروت، ١٩٧٥ م .
٧- جواهر الأصول (تقرير أبحاث الخميني): محمد حسن المرتضويّ اللّنكرودي، تحقيق: ونشر مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط١، (١٤١٨).
٨- دروس في أصول الفقه: محمد باقر الصدر، دار الكتاب اللبناني، بيروت (١٩٧٨).
٩- شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر، بيروت.
١٠- شرح شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
١١- شرح كافية ابن الحاجب: الرضي، محمد بن الحسن الاستربادي(٦٨٦هـ)، صنع تركيا .١٣١٠
١٢- شرح الوافية لنظم الكافية: ابن الحاجب،تحقيق: موسى بناي العليلي،مطبعة الآداب،النجف(١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ م).
١٣- فوائد الأصول (تقريرات بحث النائيني): محمد علي الكاظمي، طبع الحجر بإيران.
١٤- الكافية في النحو : ابن الحاجب ، تح : د.طارق نجم عبد الله ، ط١،مكتبة الوفاء ،بيروت / لبنان ، ١٩٨٣ م.
١٥- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض (١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م).
١٦- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، مطابع الهيئة المصرية العامة .١٩٧٣
١٧- محاضرات في أصول الفقه (تقريرات السيد الخوئي): محمد إسحاق فياض، مطبعة الآداب، النجف.
١٨- المشتقات: محمد صادق التبريزي، طبع الحجر بإيران.
١٩- المنخول من تعليقات الأصول: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن هيتو، ط٣، مطبعة الفكر، دمشق ١٤١٩.

Abstract

The grammarian research for Khomeini in his book (The origins jewels)

The important results that ended to it research us the following:

1- Khomeini apportioned speech into two parts: meaning nominal and meaning literal. Here is not what recognize from some-one from modern fundamentalists.

2-Khomeini is first who apportioned letters into three parts: (allegory, concurring, symptom).Here is he recognize from some-one from another fundamentalists.

3-Khomeini recognized from another fundamentalists in averment of a literal the allusiveness vocables by negating the upbearing to it .

4-Khomeini recognized in a subject of consciences, especially classification him for consciences of the escaping from type of allusiveness to absentee. But he dose not recognized in consciences of oration and speaker.

5- Khomeini was recognized in the name accessible in two order:- First\ He was computed it letters.-Second\ He was classify it from amidst allusiveness vocables to the meaning .

6-Clarities of vestige Khomeini in researches of son him and extraditing the rearmost to more it emirate to pre-establishing a school to it characteristic it in the research of grammarian.

7-Grammar that arrived to it Khomeini in digging him for directories of vocables and formulas and arabic syntaxes that were by an assiduousness from him refer to extrapolating him to eloquence arabic speech and the acatalectic knowingness to different faces of denotations him , through apportioning him to letters and consciences of the escaping and in denotation of the name accessible ...est. from searches dose not prevent him to it speciality chums from linguists.